

شرعنة مليشيا الحوثي

من خلال لوبيات السلام الزائف والأبحاث الموجهة

الهندسة السردية الدولية في اليمن



إعداد: د. عبدالقادر الخراز

منصة فرودويكي Fraudwiki

أبريل 2025

شرعنة مليشيا الحوثي من خلال لوبيات السلام الزائف والأبحاث الموجهة

الهندسة السردية الدولية في اليمن

المحتويات

الصفحة	العنوان
2	مقدمة
3	أولا - دور الأبحاث الموجهة والمنظمات الدولية
7	ثانيا - مراكز الدراسات كأدوات إنتاج خطاب
13	ثالثا - الخطاب الدولي وإعادة صياغة الشرعية السياسية
13	رابعا - توظيف تقارير الأمم المتحدة
17	خامسا - ما الذي يمكن فعله؟
18	الخلاصة
19	المراجع

مقدمة:

تشهد اليمن منذ عام 2015 أزمة إنسانية شديدة نتيجة الصراع المستمر، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدلات الفقر ونقص الغذاء والدواء. تُعد التمويلات الدولية أحد الأدوات الرئيسية لمواجهة هذه الأزمة، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة، أبرزها الفساد وسوء الإدارة وغياب الشفافية والتمويلات الموجهة لشبكات محددة من المؤسسات، مما يُقلل من فعاليتها في تخفيف معاناة الشعب اليمني.

تدقق التمويل الدولي إلى اليمن من المانحين من خلال منظمات دولية ووكالات أممية، حيث بلغ حجم التمويل الإجمالي من 2015 إلى 2024 مبلغ 32 مليار دولار، إضافة إلى ذلك هناك تمويلات أيضا بمئات الملايين من الدولارات التي تعطى عبر الاتحاد الأوروبي والتي تذهب بشكل مباشر لشبكات محددة من المؤسسات لمشاريع تحت مسمى السلام والعدالة والقانون وغيرها من المصطلحات الرنانة.

منذ بداية الحرب، ظهرت شبكات بحثية وحقوقية تُقدّم على أنها مستقلة، لكنها في الواقع كانت امتدادًا ناعمًا للمشروع الحوثي، حيث ساهمت في إعادة تعريف الجماعة دوليًا كحركة سياسية مشروعة، متجاهلة طبيعتها كمليشيا انقلابية بدعم إيراني. هذه الكيانات رفعت تقارير مضللة للمجتمع الدولي، تصوّر الحوثيين كطرف مضطهد، بينما طمست مسؤوليتهم عن تفكيك الدولة اليمنية والاستيلاء على مؤسساتها.

مع تصاعد الحرب، أصبحت هذه المراكز جزءًا من شبكة ضغط دولية تبرر للحوثيين وتعيد تدوير سرديتهم ضمن المنظومة الدبلوماسية. وأصبح الخطاب الدولي حول اليمن محتكرًا، حيث تم استبدال الأصوات اليمنية المستقلة بشخصيات مرتبطة بالحوثيين، لكنهم قُدّموا كخبراء سياسيين مستقلين. هذه التقارير تلاعبت بالحقائق، ما منح الحوثيين غطاءً سياسيًا غير مستحق.

المجتمع الدولي أصبح متواطئًا في الأزمة، حيث تمسك بمسار تفاوضي يقسم السلطة مع الحوثيين، متجاهلاً أنهم مجرد ذراع لمشروع إيراني توسعي. هذا التوجه عزز نفوذ الحوثيين على حساب الدولة اليمنية. في هذا السياق، أصبحت التقارير الدولية أداة لإعادة هندسة المشهد، حيث تعتمد الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية على مصادر مرتبطة بلوبيات حوثية.

يتم تصوير الحوثيين ك"سلطة أمر واقع"، فيما تُحمّل الحكومة الشرعية والتحالف المسؤولية عن الوضع الإنساني، مما يضعف أي جهد حقيقي لاستعادة الدولة. هذه السياسات الدولية سمحت بإعادة تدوير الشخصيات ذات المصالح المشتركة، وتعديل السرديات لتمنح الحوثيين شرعية سياسية.

تم إقصاء أي صوت وطني حقيقي يسعى لاستعادة الدولة. في الوقت نفسه، يتم ضخ ملايين الدولارات في مشاريع "سلام" وهمية تدعم هذه اللوبيات بدلاً من بناء مؤسسات الدولة، ما يكرّس سيطرة الميليشيا على القرار السياسي ويجعل السلام مجرد إعادة إنتاج للوضع القائم.

المجتمع الدولي لم يعد مجرد متفرج، بل أصبح أداة في تعقيد الأزمة من خلال تمويل مشاريع تديم الوضع القائم، مع تعزيز سياسة الإفلات من العقاب.

سنقوم في هذا التقرير بتوضيح مفهوم الهندسة السردية الدولية، وكيف يمكن أن يتحول المجتمع الدولي، جنبًا إلى جنب مع لوبيات "السلام" والأبحاث الموجهة، إلى أدوات لشرعنة مليشيا الحوثي وتقويض بناء الدولة، والحوكمة، والعدالة الانتقالية في اليمن.

يمكننا تعريف الهندسة السردية الدولية بأنها العملية التي يتم من خلالها تشكيل وتوجيه الروايات والخطابات حول الأحداث والقضايا في اليمن من قبل مختلف الجهات الدولية، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام. وتلعب هذه الهندسة دورًا محوريًا في تشكيل فهم المجتمع الدولي للصراع، مما يعزز أو يقوض شرعية المليشيات الحوثية.

وسندعرض عددًا من الأسئلة ونجيب عليها ضمن محاور متعددة، مع إدراج بعض الأمثلة الموثقة لتعزيز النقاش. هذه الأسئلة تتناول موضوعًا معقدًا وحساسًا يتعلق بتقويض بناء الدولة والحوكمة والعدالة الانتقالية في اليمن، وتحتاج إلى تحليل دقيق.

- كيف تتحول مراكز الدراسات إلى أدوات لإنتاج خطاب يُشرعن سيطرة مليشيا الحوثي على حساب الدولة اليمنية؟
- كيف يتم تغييب الأصوات اليمنية المستقلة لصالح شخصيات تخدم أجندات دولية تتجاهل مبادئ الحوكمة والعدالة الانتقالية؟
- ما دور الخطاب الدولي في إعادة صياغة الشرعية السياسية في اليمن وفق مصالح القوى الفاعلة، وليس وفق إرادة اليمنيين؟
- كيف يتم توظيف تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتبرير ممارسات مليشيا الحوثي ودعمهم، وإضعاف أي مسار محتمل لبناء دولة تستند إلى مبادئ الحكم الرشيد؟

أولا - دور الأبحاث الموجهة والمنظمات الدولية

- تأثير السياسات الخارجية: قد تُستخدم الأبحاث الموجهة من قبل بعض المنظمات لتوجيه السياسات الدولية بطريقة تدعم جماعات معينة، مثل مليشيا الحوثي، مما يؤدي إلى تقويض الحوكمة في اليمن.
- أجندات خاصة: بعض المنظمات قد تكون مرتبطة بأجندات دولية تخدم مصالح معينة، بدلاً من دعم بناء الدولة والحوكمة والعدالة الانتقالية.

من الصعب تقديم إجابة قاطعة حول كيفية استخدام الأبحاث الموجهة والمنظمات الدولية لتقويض بناء الدولة والحوكمة والعدالة الانتقالية في اليمن بسبب تعقيد الوضع وتداخل العوامل المختلفة. ومع ذلك، يمكن تحديد بعض النقاط الرئيسية التي تساهم في هذا التقويض:

- **هيمنة الأولويات الدولية:** يرى المجتمع الدولي أن الحفاظ على السلام ومكافحة الإرهاب لهما الأولوية القصوى في اليمن، حتى لو كان ذلك على حساب بناء الدولة والعدالة. وقد أدى ذلك إلى إضعاف الإصلاحات المؤسسية والتغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان وفساد المنظمات. وكمثال: الضغط الاممي لتوقيف قرارات البنك المركزي بعدن في يوليو 2024⁽¹⁾. علاوة على التلويح بنقل الأموال عبر الطائرة الى مناطق شمال اليمن التي يسيطر عليها الحوثي في حال أصرت الحكومة الشرعية على قراراتها، وظهر ذلك من خلال تسرب مذكرة للإجراءات التي سيتخذها المبعوث الاممي والمنظمات الأممية في حال أصرت الشرعية على تنفيذ قراراتها. (مرفق 1)

UN Agencies to explore options of paying their suppliers/Implementing Partners/Responsible Parties to their bank accounts either in Aden or their offshore bank accounts in neighbouring countries (Saudi Arabia, Jordan, Dubai, etc.).

UN Agencies to explore options to pre-position cash for 2-3 months in KIB or other AMI/CTF compliant banks in the North. This requires a comprehensive assessment of the risks involved in view of the current banking liquidity crisis.

UN Agencies to consider the compensation mechanism (Humanitarian Exchange Facility) with local importers similar to the one implemented in Afghanistan. No movement of cash would be needed in this instance.

If KIB is unable to route cash from South to North due to restrictions either from CBY Sana'a or CBY Aden, UN Agencies to consider purchasing and moving hard currency by air to the northern part of Yemen (similar to the experience in Afghanistan). This option is quite complex and will also have significant cost implications. Given the continued escalation and the recent directive from CBY Aden de-listing six banks escalation that will have a huge impact in northern part of the country, extensive consultation should be made with the UN Treasury Agency HCs and key development partners to secure the necessary approvals and put the necessary agreements in place for the purchase and movement of banknotes into the northern part of Yemen.

3. **Staff Wellbeing, Safety and security**

Considering the current financial liquidity challenges in the country, UNDISG to send regular security advisory to staff urging for heightened vigilance and precautions to ensure their personal safety and security and that of their dependents. This should include minimizing cash holdings, ensuring secure storage if cash is kept at home, etc.

ترجمة النص بالمرجع

تدرس وكالات الأمم المتحدة شراء ونقل العملة الصعبة عن طريق الجو إلى الجزء الشمالي من اليمن على غرار التجربة في أفغانستان. هذا الخيار معقد للغاية وسيكون له أيضاً آثار تكلفة كبيرة. نظراً للتصعيد المستمر والتوجه الأخير من البنك المركزي اليمني في عدن بإلغاء تراخيص ستة بنوك، وهو التصعيد الذي سيكون له تأثير كبير في الجزء الشمالي من البلاد، فيجب إجراء مشاورات مكثفة مع وزارة الخزانة التابعة للأمم المتحدة والمقار الرئيسية للوكالات والشركاء الإنمائيين الرئيسيين لتأمين الموافقات اللازمة ووضع الاتفاقيات اللازمة لشراء ونقل الأوراق النقدية إلى الجزء الشمالي من اليمن.

6/9/2024 Page 6

Ask Copilot

the "financial and banking crisis" is a "crucial component" of the broader "humanitarian and socio-economic crisis" gripping the country. Addressing this crisis requires concerted efforts to stabilize the economy, ensure the functionality of financial institutions, and provide humanitarian assistance to alleviate the suffering of the Yemeni people. International support and a sustainable resolution to the conflict are essential for any long-term recovery.

Implications to UN Agencies and Preparedness

UN agencies currently operate its financial transactions with IBY and Al Kurami Islamic Bank, which was established in Aden in 1998. KIB is not among the sanctioned banks by the two CBY. As a result of the liquidity crisis in IBY, most of the UN agencies have switched their financial transactions to KIB as of April/May 2024.

UNDP, on behalf of the UN system in the country issued a Request for Proposal for banking services, which should be finalized soon. Diversifying banking services will allow UN agencies to operate with five banks i.e., IBY, Yemen Kuwait Bank, Amal Bank and two banks that are not sanctioned by both CBY i.e. KIB and Yemen Commercial Bank, which will minimize pressure on any of the banks in view of any liquidity challenges. However, the recent crisis has resulted in the sanctioning of three of the five banks.

Below is a risk matrix table listing emerging issues, their probability and suggested mitigation actions.

S.#	Risks to the UN	Probability	Mitigation Measure
1.	Adverse impact on UN operations in the northern part and inability to reach most needy population of humanitarian assistance	High	a) RC/HC and ODESJ to pursue discussion with both parties and establish a platform for dialogue to de-politicise the economy and monetary policies.
2.	Lack of access of SWIFT gateway by Sana'a based commercial banks if not comply with shifting their Head Offices to Aden	High	b) Explore alternate ways to ensure banks' compliance with international standards without undermining their operations.

6/9/2024 Page 4

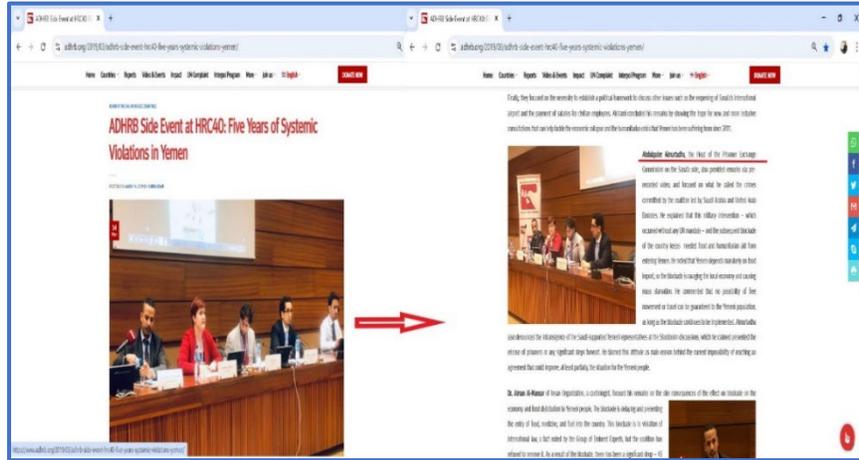
3.	Halt in-country financial transactions between south and north	Low	In-country transactions don't require SWIFT gateway. However, transactions cost might be higher.
4.	Inability of KIB to route funds to other commercial banks in the north and vice versa due to restriction of CBY Aden	Moderate	UNCT to explore this option with CBY Aden to allow channelling of funds between banks that are compliant with AMI/CTF to reduce pressure on KIB.
5.	Inability of KIB to route funds from South to the North due to restriction of CBY Sana'a or the authorities in the north.	High	Consider purchase and movement of hard currency to the northern part of Yemen.
6.	Bankruptcy of IBY as a major banker to the UN Agencies in Yemen (IBY has been managing more than 70% average monthly transactions for UN operations in Yemen).	Low	UN agencies to recall or pay out the cash balances they have with IBY, if any until the situation improves.

W/ Forward/Mitigation Measures

مرفق 1: مذكرة للإجراءات التي سيتخذها المبعوث الاممي والمنظمات الأممية ضد قرارات البنك المركزي بعدن

- **التحالفات الأمنية:** التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية اليمنية والولايات المتحدة ودول الخليج في مكافحة الإرهاب قد يجعل الإصلاح المؤسسي الحقيقي غير مرغوب فيه عند بعض الجهات، وقد يتم استغلال ذلك أيضاً من مليشيا الحوثي لتظهر نفسها كشريك في مكافحة الإرهاب (احداث البيضاء - رداع في ديسمبر 2024)⁽²⁾
- **السياسات المزدوجة للنخب:** تنخرط النخب السياسية في حوارات صورية بينما تعمل في نفس الوقت على تقويض بناء الدولة لمصلحة تجميل المليشيات، عبر استغلال المخاوف المحلية والدولية بشأن الازمة الإنسانية والانهيار الاقتصادي.

- عرقلة عمل الأمم المتحدة وتوريطها في استضافة متهمين بجرائم ضد الإنسانية: إن النفوذ الكبير لأعضاء بعض مؤسسات المجتمع المدني وتحالفات مع مؤسسات أخرى إقليمية او دولية في الأمم المتحدة يقوض قدرة المنظمة على محاسبة مرتكبي الجرائم في اليمن. على سبيل المثال،
 - لم يتمكن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من الحفاظ على التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها مليشيا الحوثي لكن مؤخرًا حدث تغير ووجدت كثير من العقوبات سواء من مجلس الامن او من الخزانة الامريكية.
 - استضافة عبدالقادر المرتضى كمتحدث في مجلس حقوق الانسان بجنيف 2020⁽³⁾ (مرفق 2)، وهو حاليا على قائمة العقوبات الامريكية.⁽⁴⁾ حيث ساهمت مؤسسات مثل منظمة انسان لأمير الدين جحاف ومنظمة اروى لأحمد الشامي ومحمد رضا الوزير في التنسيق له لإلقاء الكلمة عبر الانترنت، وهؤلاء بدورهم تم اظهارهم كرواد تنمية ومستقلين عبر مؤسسات DeepRoot ورنين اليمن لرافت الاكحلي وعلاء قاسم وكذا برنامج زمالة حكمة لعبير المتوكل زوجة رافت الاكحلي.^(5 و6)



مرفق 2: استضافة عبدالقادر المرتضى كمتحدث في مجلس حقوق الانسان بجنيف 2020

- التركيز على حلول غير شاملة: غالبًا ما يركز المجتمع الدولي على حلول سياسية بين الحكومة المعترف بها دوليًا ومليشيا الحوثي، مع إهمال الفاعلين السياسيين والكفاءات الوطنية الحقيقية والفاعلة، مما يجعل أي اتفاق سلام مستدام أمرًا صعبًا. (أمثلة على ذلك ما حدث في اتفاق إستكهولم للحديدة 2018 وتوقيف قوات الشرعية من دخول المدينة وتسليم الميناء لمليشيا الحوثي، وكذا اتفاق الباخرة البديلة نوتيكما التي سلمت لمليشيا الحوثي الى جانب بقاء الباخرة صافر في 2023 مما مكن مليشيا الحوثي من امتلاك فزاعتين وبقاء التهديد البيئي⁽⁷⁾)

- ضعف آليات العدالة: يفشل النظام القانوني العالمي في توفير وسيلة واضحة لمحاسبة الجهات الفاعلة المسؤولة عن الأضرار التي لحقت بالشعب اليمني. وللأسف تلعب بعض المراكز البحثية دوراً في تشويه معنى العدالة الانتقالية وتضخيم دور المنظمات في المساعدات الإنسانية التي تقدمها لليمن.....
- تحديات المصالحة: إن النسيج الاجتماعي المعقد في اليمن، والذي يتكون من ديناميكيات فئوية وقبلية ومحلية، قد تآكل بسبب النزاع، مع وجود انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي تؤدي إلى اتساع الفجوة بين مراكز الثقل داخل المجتمعات المختلفة.

كيف تساهم الأبحاث الموجهة في ذلك؟

- من المحتمل أن الأبحاث الموجهة يمكن أن تساهم في تقويض بناء الدولة والحوكمة والعدالة الانتقالية في اليمن من خلال:
 - توجيه السياسات: قد تستخدم الأبحاث الموجهة للتأثير على السياسات والاستراتيجيات الدولية المتعلقة باليمن، مما قد يؤدي إلى إعطاء الأولوية لمصالح معينة على حساب بناء الدولة والعدالة والحوكمة الرشيدة. ومن هنا يتم إعطاء تمويلات ومنح لمراكز ومؤسسات مجتمع مدني محددة يعمل من خلالها على إنتاج تقارير او توجيه التقارير والابحاث لخدمة مصالح تخص جهة التمويل، ومن امثلة ذلك ما تعطيه منظمة **Open Society Foundations** لرجل الاعمال اليهودي جورج سوروس من تمويلات سنوية تصل الى 200 الف دولار لكل من مؤسسة مواطنة لرضية المتوكل⁽⁸⁾ ومركز صنعاء للدراسات لماجد المذحجي وفارح المسلمي⁽⁹⁾ وعلاوة على مؤسسات أخرى لها ارتباط بالملف اليمني مثل المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس البريطاني **Chatham House**)⁽¹⁰⁾ والذي يعمل فيه فارح المسلمي كباحث ويصل تمويل هذا المعهد الى متوسط مليون دولار سنويا، فهل استخدمت هذه التمويلات لتوجيه سياسات معينة وإنتاج تقارير وفق ما يريد المانح؟، حيث تعرف هذه الجهات بأعمالها التي تتعلق بخدمة مليشيا الحوثي وتجميلها في الغرب وعرقلة أي قرارات ضد المليشيا والتحجج بالأزمة الإنسانية والاقتصادية.
 - تجاهل الأصوات المحلية: قد تتجاهل الأبحاث الموجهة أو تقلل من شأن أصوات اليمنيين واحتياجاتهم، مما يؤدي إلى حلول غير فعالة وغير مستدامة.
 - تضليل الرأي العام: قد تستخدم الأبحاث الموجهة لنشر معلومات مضللة أو مشوهة حول الوضع في اليمن، مما يزيد من صعوبة تحقيق السلام والعدالة. وتؤدي الى استثمار أكبر في استمرار الحرب او بقاء الوضع على ما هو عليه وبالتالي ما نسميه نزيف التمويلات الخاصة بالسلام او بالإغاثة الإنسانية وخلق مجتمع اتكالي⁽¹¹⁾

ثانيا - مراكز الدراسات كأدوات إنتاج خطاب

• إنتاج الخطاب: تستخدم بعض مراكز الدراسات لتوليد خطاب يُشرعن سيطرة مليشيا الحوثي، من خلال تسليط الضوء على بعض القضايا وتجاهل أخرى. (أمثلة مما تقوم به مؤسسة مواطنة في تجميل مليشيا الحوثي وتغطية جرائمها، وكذا ما يقوم به مركز صنعاء للدراسات في عرقلة الجهود الدولية لتصنيف المليشيا كجماعة إرهابية وظهر دور مركز صنعاء للدراسات جليا في 2020 و2021 بعد قرار الرئيس ترامب في نهاية ولايته السابقة من خلال رفض تصنيف مليشيا الحوثي جماعة إرهابية⁽¹²⁾ والحشد ضد التصنيف وحتى تكرر هذا الدور حاليا في 2025 بعد القرار الأخير ويتم استخدام حجة وشماعة الازمة الإنسانية والتدهور الاقتصادي لتبرير عرقلتهم للجهود الدولية.⁽¹³⁾)

• تحليل انتقائي: قد تُعتمد أساليب تحليل تدعم روايات معينة، مما يعزز موقف مليشيا الحوثي على حساب الدولة.

كيف تتحول مراكز الدراسات إلى أدوات لإنتاج خطاب يُشرعن سيطرة مليشيا الحوثي على حساب الدولة اليمنية؟

• تمويل مشروط: قد تتلقى بعض مراكز الدراسات تمويلاً من جهات مانحة لها مصالح خاصة في اليمن، بما في ذلك جهات تدعم الحوثيين بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا التمويل المشروط يمكن أن يؤثر على طبيعة الأبحاث والنتائج التي يتم التوصل إليها، مما يؤدي إلى إنتاج خطاب يخدم أجندة مليشيا الحوثي.

• التركيز الانتقائي: قد تركز بعض الدراسات بشكل انتقائي على جوانب معينة من الوضع في اليمن، مثل المظالم التاريخية أو الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة الشرعية، مع تجاهل أو التقليل من شأن انتهاكات مليشيا الحوثي وتجاوزاتهم. كمثال اختطاف موظفي الأمم المتحدة والمنظمات والناشطين حيث تم السكوت عنه منذ بداية هذه الاختطافات في 2020 من قبل المنظمات الدولية ومؤسسات مجتمع مدني تدعي الدفاع عن الحقوق ولم يتم التحدث عن هذه الاختطافات الا مؤخرا في 2024 ومع ذلك اكتفت هذه المنظمات والمؤسسات ببيانات هزيلة فقط.

• تضخيم سرديّة مليشيا الحوثي: قد تقوم بعض مراكز الدراسات بتضخيم سرديّة مليشيا الحوثي حول أنهم يمثلون "الشعب" أو أنهم يحاربون الفساد، أو ادراجهم ضمن مفهوم الأقليات وأنهم يتعرضون أو تعرضوا لمظالم دون تقديم تحليل نقدي لهذه الادعاءات.

• استضافة محللين موالين لمليشيا الحوثي أو متماهين معها: قد تقوم بعض المراكز باستضافة محللين أو باحثين معروفين بميولهم الموالية للحوثيين، مما يمنحهم منصة للترويج لأفكارهم ووجهات نظرهم. وقد يتم السطو على بعض المنصات أو افراد من خلال دعمهم ماديا وتوجيههم لاستضافة هذه الشخصيات وبأنها حيادية مثال

○ أحد البرامج في احدى القنوات يظهر وكأنه أصبح مخصص لاستضافة افراد من مركز دراسات معين او

افراد يتم ترشيحهم عبر هذا المركز وحتى احدى المنصات تنتهج نفس النهج. (14 و 15 و 16)

- خطابات ومدخلات لنادية السقاف الوزيرة السابقة وعبدالله سلطان شداد مدير مؤسسة حماية القانون والسلم الاجتماعي في منتدى السلام الأخير بالأردن والذي نظمه مركز صنعاء. (17 و18 و19) ، حيث كان خطاب لنادية السقاف مثال صارخ على هذا التلاعب بالسرديات الإنسانية لتبرير استمرار تدفق الأموال إلى نفس الجهات. في منتدى اليمن الدولي وقفت تخاطب المانحين باللغة الإنجليزية فقط مع إلغاء الترجمة الفورية في رسالة واضحة أن اليمنيين ليسوا جمهورها الحقيقي بل صناع القرار الدوليون الذين يجب إقناعهم بضخ المزيد من الأموال بغض النظر عن كيفية استخدامها، مستغلة شماعة الازمة الإنسانية ومستخدمه استعارات متعددة لطفل ما قبل 2014 وطفل ما بعد 2015 (مرفق 3)، اما عبدالله سلطان شداد وبنفس المنتدى تناسى في مداخلته انه يمثل مؤسسة مجتمع مدني حيادية كما يصفها واصبح يتخاطب باسم مليشيا الحوثي ويجمعهم ويقولوا انهم متجاوبين جدا بمعنى ان الطرف الاخر هو الغير متجاوب (مرفق 4)



مرفق 3



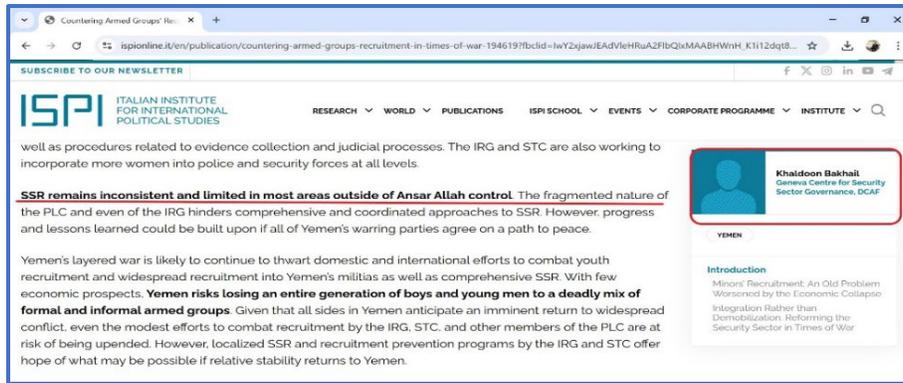
مرفق 4

- او ما يقوم به فارغ المسلمي المدير السابق لمركز صنعاء وحاليا باحث في المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس البريطاني Chatham House) من تحليل او تقارير وحتى منشورات قد تكون بعضها تشكل نوع من الابتزاز، المسلمي من الأفراد الذي أثروا على حساب معاناة الشعب وايضا كان معترض على تصنيف مليشيا الحوثي جماعة إرهابية في 2020 , وعندما صنفت دولة كندا المليشيا الحوثية كتب منشور يستهزئ بالتصنيف ويسأل: "هل سيمنع التصنيف من إطلاق الزامل او الصرخة الحوثية في مترو مدينة مونتريال (20 و21) (مرفق 5)



مرفق 5: امثلة من تغريدات فارغ المسلمي مدير مركز صنعاء السابق وباحث في تشاتام هاوس البريطاني

- او تقرير خلدون باكحيل (استشاري مركز جنيف لحكومة الامن (DCAF)) الذي قدمه عبر المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI) مؤخرا يتعلق بتجنيد القصر والذي وضع فيه ان قطاع الامن غير متسق ومحدود خارج سيطرة مليشيا الحوثي ويحمل الشرعية وقواتها المسؤولية في تجنيد القصر (مرفق 6). (22) إضافة الى انه ذكر كلمة "مليشيا" أكثر من 15 مرة وجميعها تشير الى قوات تتبع الحكومة الشرعية.



مرفق 6: مقتطف من تقرير خلدون باكحيل الذي قدمه عبر المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)

- بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من المنشورات لخلدون باكحيل التي ترتبط بمحاولات تخفيف الضغوط عن مليشيا الحوثي، أو حتى بادعاء وجود أمراض غير مفهومة تتفشى في مناطق سيطرة الحوثيين، مما قد يؤدي إلى حدوث مجاعة⁽²³⁾. يتم تسويق هذه الدعاية الزائفة من خلال استخدام شماعة الأزمة الإنسانية، واستغلال صحفيين أو منصات إعلامية لترويج ذلك وتقديم خدمات إعلامية لتعزيز هذه الروايات. ويبدو أن باكحيل استغل منصبه في مركز جنيف لحوكمة الأمن (DCAF) ويقوم بتسهيل دخول وحضور افراد أو منصات للمؤتمرات التي يعقدها المركز في اوربا. وهذا يندرج أيضاً ضمن استبعاد مشاركة الأصوات والخبرات الحقيقية من اليمن. علاوة على ذلك، كان يقوم بإجراء اتصالات مع ناشطين آخرين لترويج هذه الدعاية، وقد تم الكشف عن بعض تلك الاتصالات من قبل بعضهم⁽²⁴⁾. تجدر الإشارة إلى أن هذه التغريدة لخلدون باكحيل جاءت بعد إعلان الرئيس الأمريكي ترامب تصنيف مليشيا الحوثي كجماعة إرهابية ضمن قراراته في ولايته الجديدة في يناير 2025. (مرفق 7)



مرفق 7: صورة تغريدة لخلدون باكحيل في يناير 2025 حول دعاية تفشي مرض غير مفهوم في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي والتحجج بالأزمة الإنسانية من اجل التخفيف على المليشيا بقرارات التصنيف

- استبعاد الخبرات المحلية: غالباً ما يتم تجاهل الخبرات المحلية التي يمكن أن تقدم رؤى أكثر واقعية حول الوضع في اليمن سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او حتى حول الظواهر الطبيعية مثل التغيرات المناخية. كما يتم استغلال هذا التجاهل من خلال السيطرة على تمويلات معينة تتعلق بالسلام والعدالة والقانون والحقوق من قبل مؤسسات محددة، وتتبادل هذه المؤسسات الأدوار فيما بينها مثل مؤسسة مواطنة لرؤية المتوكل ومركز صنعاء للدراسات (بقيادة فارح المسلمي سابقاً وماجد المذحجي حالياً) وبالتنسيق مع مجموعة من المؤسسات الأخرى مثل DeepRoot وورنين اليمن لرافت الاكحلي وعلاء قاسم وكذا برنامج زمالة حكمة لعبير المتوكل، حيث تنقلت هذه المؤسسات من تمويلات العدالة والحقوق ومنتمديات السلام وعملوا على ابراز اشخاص ذو علاقات خاصة معهم،

وتكرار ظهورهم في هذه المشاريع مستبعدين الخبرات الوطنية، واخير يبدو انهم اغرتهم أيضا تمويلات التغير المناخي لليمن وبدئوا عملية التوجه لها من خلال ابراز أيضا اشخاص ليس لهم علاقة او تخصص بهذا الموضوع، وهذا للأسف سيكون على حساب الكفاءات الوطنية وأيضاً قد يؤدي الى ضياع هذه التمويلات وعدم استفادة اليمن والشعب اليمني منها كما حدث في التمويلات السابقة، علاوة على ذلك قد يؤدي الى زيادة حدة التغيرات المناخية اذا لم يتم استغلال التمويلات بشكل صحيح .

وندرج هنا مثال حول كيفية احضار اشخاص ليس لهم علاقة مثلا بموضوع التغيرات المناخية وترتيب عمليات اظهارهم في المحافل الدولية وعلاقات تبادل الأدوار بين هذه المؤسسات المذكورة والتي أصبحت مسيطرة على التمويلات.

في الآونة الأخيرة، عقد مركز صنعاء بالأردن في 27 نوفمبر 2024 مع الاتحاد الأوربي EUinYEMEN ورشة عمل حول تمويلات المناخ (25) وقد تم استقدام عدد من الأشخاص اللذين ليس لهم علاقة حقيقية بهذا الموضوع وانما تم اظهارهم وتسليط الضوء عليهم خلال الفترة الماضية عبر مؤسسات أخرى مثل DeepRoot، ورنين اليمن وبرنامج زمالة حكمة وهذا للأسف ما يتم التلاعب به بين هذه المؤسسات ومن ثم تمكين هذه المؤسسات لأخذ هذه التمويلات وهي غير مختصة، وبالتالي ستذهب هباء كما ذهبت غيرها من التمويلات سواء في المساعدات الإنسانية او السلام الزائف او تمويلات العدالة والقانون والتي من اخذها يرفض الامتثال للقانون.

سنجد بالتتابع ان DeepRoot تبني في كل مرحلة عبر برنامج زمالة حكمة شخصيات وتصفها تحت مسمى " رائد تنمية " وتدخل بينها بعض القيادات الحوثية على انها شخصيات حيادية مثل احمد الشامي وكشف ذلك في تقارير سابقة (26)، وفي هذه المرحلة أدخلت DeepRoot شخصية نسائية (غدير الطيره) على انها رائد تنمية ويتم اظهارها بانها ذو علاقة بموضوع التغير المناخي، في حين انها تعتبر احد المتهمات بالتلاعب والسطو على موقع الكتروني خاص بالتغير المناخي لإحدى المؤسسات المحلية اليمنية واخذ أفكار آخرين بل والتلاعب ببيانات الاخرين (هناك شكوى مقدمة في النيابة باليمن ومازلت غدير الطيره ترفض مع زميلتها الأخرى رقية الغولي التجاوب مع الدعوى ورفض تسليم الموقع الالكتروني)، وقد تم تتبع ظهور هذه الشخصية (غدير الطيره) في الدفعة الثالثة لبرنامج زمالة حكمة (27) ومن ثم ظهورها في احدى الاجتماعات مع المبعوث الاممي السابق بتنسيق عبر برنامج زمالة حكمة، وبعد ذلك قام مركز صنعاء مباشرة بالعمل على تبني هذه الشخصيات واظهارها في ورش واجتماعات تتعلق بتمويلات التغير المناخي (م.25) وعلى انها مختصة او لها علاقة بهذا الموضوع (مرفق 8).

من الملاحظ عند تتبعنا لهذه الاجتماعات والورش ان مركز صنعاء قام أيضا باشراك شخصيات كان لها دور سلبي في تشويه اليمن في مؤتمرات التغير المناخي وبذات ما حدث في قمة المناخ 26 التي عقدت ببريطانيا في 2021 حيث ان هذا المشارك وكان يعمل حينها رئيسا لهيئة البيئة باليمن (عمار العولقي) وبالتنسيق مع وزير المياه والبيئة الحالي بالشرعية توفيق الشرجي قد سمح باشراك افراد في قمة المناخ ليس لهم أي علاقة بالجهات الحكومية او حتى بالتخصص، وكان الهدف هو تسهيل دخولهم الى بريطانيا ومن ثم التقديم للجوء، وهذا يندرج تحت مسمى "تهريب بشر".



مرفق 8: مثال حول احضار اشخاص ليس لهم علاقة مثلا بموضوع التغيرات المناخية وترتيب عمليات اظهارهم في المحافل الدولية

- إقصاء الضحايا: غالبًا ما يتم إقصاء ضحايا النزاع من الحوارات والعمليات السياسية، مما يمنعهم من التعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم المتعلقة بالعدالة الانتقالية.
- استغلال الاحتياجات الإنسانية: قد تستغل بعض المنظمات الدولية الاحتياجات الإنسانية لليمنيين لفرض أجندات سياسية معينة، أو لدعم شخصيات معينة على حساب آخرين.

ثالثا - الخطاب الدولي وإعادة صياغة الشرعية السياسية

- مصالح القوى الفاعلة: يتم إعادة صياغة الشرعية السياسية بناءً على مصالح القوى الدولية، وليس وفق إرادة الشعب اليمني، مما يضعف التوجه نحو بناء الدولة والقضاء على المليشيات وكذا يضعف العدالة الانتقالية.
- تأثيرات سلبية: هذا الخطاب قد يؤدي إلى تقويض أية جهود لبناء نظام سياسي يعكس تطورات الشعب اليمني.

ما دور الخطاب الدولي في إعادة صياغة الشرعية السياسية في اليمن وفق مصالح القوى الفاعلة، وليس وفق إرادة اليمنيين؟

- الاعتراف الضمني بمليشيا الحوثي: قد يؤدي التركيز على الحوار مع مليشيا الحوثي كطرف رئيسي في النزاع إلى الاعتراف الضمني بشرعيتهم، على الرغم من أنهم لم يصلوا إلى السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة.
- تجاهل قرارات الشرعية الدولية: قد تتجاهل بعض القوى الدولية قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة باليمن، والتي تدعم الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا. وهذا يلاحظ في التمويلات التي تأتي عبر دول الاتحاد الأوروبي وبذات هولندا وتعطى لجهات تدعم مليشيا الحوثي الى جانب التمويلات التي تأخذها الأمم المتحدة باليمن وتديرها عبر مؤسسات تتبع مليشيا الحوثي مثل المجلس الأعلى للإغاثة التابع للمليشيا علاوة على بقاء مكاتب المنظمات الرئيسية بصنعاء
- التركيز على ما يسمى "الحلول الواقعية": قد يتم تبرير دعم الحوثيين أو التغاضي عن تجاوزاتهم بحجة أنهم "قوة واقعة" على الأرض، وأن الحل السياسي يتطلب التعامل معهم.
- إعادة تعريف "الشرعية": قد يتم إعادة تعريف مفهوم "الشرعية" في اليمن ليصبح مرتبطاً بالسيطرة على الأرض أو القدرة على الحكم، بدلاً من الالتزام بالدستور والقانون. ويجب التنبيه لمثل ذلك

رابعا - توظيف تقارير الأمم المتحدة

- تفسير التقارير: تُستخدم تقارير الأمم المتحدة لتبرير ممارسات مليشيا الحوثي، مما يضعف جهود بناء دولة قائمة على الحكم الرشيد. مثلاً بيانات الحوادث الأمنية الذي تصدر الاوتشا باليمن كمثال 2022 و 2023، حيث تنافي هذه البيانات الواقع في كثير منها وتتجنب اظهار او تسجيل جميع الحوادث الأمنية التي تتعرض لها المنظمات وموظفيها في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي وتكتفي بحالات مختارة (28).

- تأثير تقارير المنظمات الدولية: قد تُستخدم هذه التقارير كأدوات سياسية لتأمين شرعية معينة، وتبرير استمرار الأوضاع الراهنة. واستخدام شماعة الازمة الإنسانية والتدهور الاقتصادي لاستمرا التمويل.

كيف يتم توظيف تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتبرير ممارسات مليشيا الحوثي وفساد المنظمات في التمويلات الإغاثية، وإضعاف أي مسار محتمل لبناء دولة تستند إلى مبادئ الحكم الرشيد؟

- التحيز في جمع البيانات: قد يكون هناك تحيز في طريقة جمع البيانات والمعلومات التي تستند إليها تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، مما يؤدي إلى صورة غير دقيقة أو مشوهة للوضع في اليمن. كمثال سابق الحوادث الأمنية (م.27) وكمثال عملي اخر بيانات السكان والنازحين، فمثلا في 2020 و 2021 نشرت المنظمات تقرير توضح فيه التصنيف المرحلي لانعدام الامن الغذائي باليمن وتضمن تصنيف لعدد السكان بالمحافظات اليمنية الى جانب تقرير لكتلة الوش Wash (المياه والنظافة والاصحاح البيئي) التابعة لليونيسف، اقل ما يقال فيها انه نوع من الاحتيال والتضليل بالمعلومات ويؤكد استمرارهم بالتلاعب في البيانات والتي تسهل لهم التلاعب بالمساعدات الإغاثية لليمن وتلقي بظلال من الشك على فعالية المساعدات المقدمة وتساهم في إضعاف أي جهود لبناء دولة تنبثق عن مبادئ الحكم الرشيد، ونذكر كمثال من هذه البيانات للمنظمات ان عدد سكان محافظة مارب يبلغ فقط 495 ألف نسمة والنازحين فقط 300 ألف نازح بمحافظة مارب..

ولتفنيذ التحايل والتضليل للحقائق التي قاموا بها بهذا المثال، قمنا بعمل خريطة من صورة قوقل لنفس العام تظهر احد مخيمات النزوح في محافظة مارب هو مخيم الجفينة و تظهر الكثافة السكانية ومساحة الجفينة، حيث عملنا على تحديد حدود منطقة الجفينة بمارب وكانت مساحتها الكلية 2,138,695 متر مربع (النقاط الحمراء)، وتظهر بالخريطة بوضوح الكثافة السكانية العالية بمنطقة الجفينة، وبناء على هذه المساحة ووفقا للمعايير الدولية (Sphere) ، والتي للأسف لا تطبقها المنظمات باليمن بعملها ، فان كل نازح له 3.5 متر مربع ، وعند تقسيم هذا الرقم على المساحة لمخيم الجفينة بلغ عدد السكان المفترض ان يسكنوه او متواجدين فيه (611,055 نسمة) وهذا الرقم بمخيم واحد فقط، في حين ان تقارير المنظمات تتحدث بان محافظة مارب بكل مخيماتها التي تعد بمئات المخيمات فيها فقط 300 الف نازح وعدد السكان للمحافظة 495 الف نسمة، هذا التباين الكبير يعد احد الأدلة القاطعة على عمليات التضليل والاحتيال التي تمارسها بعض المنظمات باليمن. (مرفق 9)

المرحلة الثالثة من عملية الترخيص (إضافة 100000 شخص في المرحلة الخامسة من التصديق) (إجمالي عدد الأسماء في المرحلة الثالثة من عملية الترخيص) (إجمالي عدد الأسماء في المرحلة الثالثة من عملية الترخيص)

المرحلة الثالثة بعد اقرار (2020)	المرحلة الثانية (2019)	المرحلة الأولى (2018)	المرحلة الرابعة (2020)	المرحلة الخامسة (2020)	المرحلة السادسة (2020)	المرحلة السابعة (2020)
39 304,500	96,900	296,500	185,500	173,500	615,154	ابن
40 375,000	274,500	361,000	469,500	597,000	997,200	مختل
44 349,000	94,500	249,500	241,000	956,000	775,404	أبناء
50 387,000	134,000	253,000	211,500	883,500	779,656	الضلع
66 1,370,000	446,000	924,000	956,500	167,500	2,983,122	الجديدة
63 378,200	126,200	252,000	146,500	77,000	693,816	الحوف
34 410,000	7,000	34,000	96,000	19,000	199,037	الحيثية
51 393,000	198,000	393,000	214,000	142,000	374,011	المرحوم
40 1,371,000	292,500	1,078,500	1,154,500	879,000	1,828,643	لواء العاصمة
38 701,000	3,500	197,500	322,500	177,000	1,202,960	سمران
49 1,078,500	307,000	769,500	696,000	405,000	2,178,229	دمشق
17 260,500	19,500	241,000	824,500	427,500	1,510,895	حضرموت
37 1,427,500	3,000	1,814,000	704,000	279,500	2,519,327	حجة
38 1,179,000	960,000	819,000	992,000	906,500	3,083,130	إب
29 302,000	79,500	222,500	405,500	548,000	1,058,219	بدر
49 345,000	58,000	115,000	175,500	76,000	495,644	بني
43 400,500	1,800,000	2,700,500	146,500	97,000	4,666,854	بني
63 622,500	182,000	440,500	270,000	198,500	981,411	بني
48 702,000	122,000	580,000	488,000	281,000	1,409,980	بني
47 311,500	74,900	236,600	234,500	121,500	665,881	بني
51 35,000	10,000	24,500	20,500	11,000	68,247	بني
41 1,241,000	179,000	811,000	1,190,000	611,000	3,034,004	بني
45 13,479,500	16,500	3,448,000	10,020,000	6,544,500	30,041,712	الإجمالي

YMC monthly register update December 2020 - End

YMC ID	Name	Age	Gender	Religion	Marital Status	Education	Occupation	Address	Registration Status	Registration Date
2621	YEC211	21	Male	Yes	Regularly Accessible	4	19,859	5		
2622	YEC212	21	Male	Yes	Regularly Accessible	4	22,765	1		
2623	YEC213	21	Male	Yes	Regularly Accessible	4	20,358	2		
2624	YEC214	21	Male	Yes	Regularly Accessible	4	19,788	3		
2625	YEC215	21	Male	Yes	Regularly Accessible	4	41,913	6		

تعداد السكان وفق تقارير المنظمات باليمن 2020

تعداد النازحين والسكان بمحافظة مارب وفق تقارير

المنظمات 2020



خريطة من صورة قوقل 2020 تظهر أحد مخيمات النزوح في محافظة مارب هو مخيم الجفينة وتظهر الكثافة السكانية ومساحة الجفينة (النقاط الحمراء حدود المخيم)

مرفق 9: مثال لتفنيذ التحايل والتضليل للحقائق والتلاعب بالبيانات للسكان والنازحين بمارب

- التركيز على أخطاء الحكومة وتشويه الحقائق: قد تركز بعض التقارير بشكل مفرط على أخطاء الحكومة الشرعية، مع التقليل من شأن انتهاكات الحوثيين أو تبريرها. من الأمثلة تقارير مواطنة، وهناك بيان صدر مؤخرا نوضحه كمثل ويتعلق ببيان مؤسسة تدعى مساءلة لحقوق الانسان حول حادثة انتحار للمواطن راشد علوي الحطام في سجن الامن السياسي بمارب (مرفق 10) (29) والتي جازمت فيه هذه المؤسسة في بيان لها بتاريخ 12 فبراير 2025 بوجود

تعذيب وقتل لسجين دون أي اثباتات او حتى انتظار نتائج لجان التحقيق للجنة المشكلة او نتائج تحقيقات النيابة العامة. حيث ان محافظ محافظة مارب شكل لجنة من الجهات الأمنية ومن قبيلة السجين (تكونت لجنة التحقيق من وكيل وزارة الداخلية اللواء الركن الدكتور عبدالحميد الحمادي رئيساً، وعضوية كلاً من وكيل محافظة البيضاء لشؤون رداع ومدير البحث الجنائي بمحافظة مارب، ونائب مدير أمن محافظة البيضاء، ونائب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية بالمنطقة الثالثة، والشيخ قائد مقبل الحطام من أقارب السجين)، وأعلنت اللجنة نتائجها في 22 فبراير 2025 بشكل رسمي ووضحت ان الحادثة هي انتحار لسجين (30)، في حين انه وبنفس اليوم لإعلان نتائج اللجنة نشرت النيابة العامة بمارب وعبر موقعها بانها الجهة الوحيدة المخولة بالتحقيق وإعلان النتائج (31). وبمرحلة لاحقة في تاريخ 10 مارس 2025 صدر قرار من النيابة العامة بمارب تحت رقم (30) في القضية رقم (16) لسنة 2025 يبين نتائج التحقيقات للنيابة في الحادثة والتي اكدت بان الفعل او الحادثة للسجين راشد الحطام هي حادثة انتحار ولا توجد فيها أي شبهة جنائية من الغير. من خلال هذا المثال يظهر تشويه الحقائق الذي تقوم به بعض مؤسسات المجتمع المدني والتسرع في اصدار بيانات غير مستندة على ادلة، مما يفرض وجود الرقابة والمتابعة والتحقيق في أدوار هذه المؤسسات.



مرفق 10: بيان مؤسسة مساءلة لحقوق الانسان حول حادثة انتحار بمارب (جزمت فيها هذه المؤسسة بوجود تعذيب وقتل لسجين دون أي اثباتات)

- استخدام لغة ملطفة: قد تستخدم بعض التقارير لغة ملطفة عند وصف ممارسات الحوثيين، مثل استخدام مصطلح "سلطات الأمر الواقع" بدلاً من "الميليشيات الحوثية".
- التوصيات غير الواقعية: قد تقدم بعض التقارير توصيات غير واقعية أو غير قابلة للتطبيق في ظل الظروف الحالية في اليمن، مما يؤدي إلى إضعاف أي مسار محتمل لبناء دولة مستقرة وديمقراطية.

خامسا - ما الذي يمكن فعله؟

- إعادة تقييم الأولويات الدولية: يجب على الحكومة الشرعية إعادة تقييم الوضع ووضع خططها الخاصة بالتمويلات وأيضاً على المجتمع الدولي إعادة تقييم أولوياته في اليمن، مع إعطاء الأولوية لبناء الدولة وللعادلة وحقوق الإنسان والحكومة الرشيدة إلى جانب مكافحة الإرهاب ووضع رؤية لسلام حقيقي ونقل التمويلات لتمر عبر البنك المركزي بعدن وتحويلها إلى تمويلات تنموية.
- دعم الإصلاح المؤسسي: يجب على المجتمع الدولي دعم جهود الإصلاح المؤسسي في اليمن،
- محاسبة مرتكبي الجرائم: يجب على المجتمع الدولي محاسبة مرتكبي جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، بغض النظر عن هوياتهم.
- إشراك جميع الأطراف: يجب على المجتمع الدولي إشراك جميع الأطراف اليمنية في عملية سلام حقيقية، بما في ذلك الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني والكفاءات الوطنية وعدم الاعتماد على نفس الأشخاص اللذين يديرون المشهد منذ أكثر من عشر سنوات وكأنهم ورثوا هذا الدور بل انهم للأسف ساهموا في استبعاد الكثير من الفاعلين. كما يجب اخضاعهم للمسألة حول التمويلات التي صرفت لهم.
- دعم آليات العدالة الانتقالية: يجب على المجتمع الدولي دعم تطوير آليات عدالة انتقالية شاملة وفعالة في اليمن تتضمن محاكمات عادلة ومحاسبة مرتكبي الجرائم وتعويض الضحايا.
- تمكين المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بالمحافظات: يجب على المجتمع الدولي تمكين المجتمع المدني اليمني من لعب دور فعال في عملية السلام والعدالة الانتقالية وتنفيذ المشاريع سواء الاغاثية او التنموية عبر مؤسسات مجتمع مدني محلية بمعنى ان لا يتم تمكين او جلب مؤسسات من خارج المحافظات او افراد يدعون انتمائهم لهذه المحافظات وهم بعيدين كل البعد عنها وعن عاداتها وتقاليدها ومعرفتهم باحتياجاتها واولياتها.
- دعم الإعلام المستقل: دعم الإعلام اليمني المستقل والصحفيين الذين يغطون النزاع بشكل موضوعي ونزيه.
- إبراز الأصوات اليمنية المستقلة: إعطاء منصة للأصوات اليمنية المستقلة التي تمثل وجهات النظر المتنوعة للشعب اليمني.
- التحقق من المعلومات: التحقق من المعلومات التي يتم نشرها حول اليمن من مصادر متعددة وموثوقة.
- الضغط على المنظمات الدولية وتفعيل عمليات الرقابة والمحاسبة وسلطة الدولة على التمويلات: الضغط على المنظمات الدولية لضمان أن تقاريرها وأنشطتها محايدة وموضوعية، وأنها لا تخدم أجندات سياسية معينة. إضافة إلى مراجعة التمويلات السابقة واللاحقة وتدقيقها والمحاسبة.

- التركيز على الحكم الرشيد: التركيز على بناء دولة في اليمن بالاستناد إلى مبادئ الحكم الرشيد، بما في ذلك سيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة.

خلاصة

تتداخل العوامل المحلية والدولية في تشكيل مستقبل اليمن، حيث تُستخدم الأبحاث والدراسات كأدوات سياسية تؤثر على الحوكمة والعدالة الانتقالية. من المهم تعزيز الأصوات المحلية والمبادئ الأساسية للعدالة لضمان مستقبل أكثر استقراراً وشمولية. باختصار، يتطلب بناء الدولة وتحقيق الحوكمة الرشيدة والعدالة الانتقالية في اليمن معالجة الأولويات الدولية المتضاربة، والتغلب على السياسات المزدوجة للنخب، وضمان المساءلة عن الجرائم، وتعويض الضحايا ومحاسبة المتلاعبين في التمويلات والمشاريع الدولية التي خصصت لليمن، علاوة على إشراك جميع الفعاليين الوطنيين والكفاءات الوطنية والأصوات المستقلة المعبرة عن الشعب بشكل صحيح والتي تم استبعادها على طول الفترة الماضية.

إن الحل يكمن أيضاً في فضح هذه اللوبيات وكشف ارتباطاتها بالحوثيين، وإعادة توجيه الجهود الدولية لدعم المؤسسات الشرعية عبر الكفاءات الوطنية والعمل على محاسبة الفاسدين داخل هذه الحكومة ومختلف الجهات التابعة لها وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية وتعزيز دور الأصوات اليمنية المستقلة، ومطالبة المجتمع الدولي بالابتعاد عن الفساد الدولي الذي يعيد إنتاج الأزمات بدلاً من حلها

أي تسوية لا تقوم على استعادة الدولة، وتفكيك سلطة الميليشيا، وخضوع جميع الأطراف للمساءلة، لن تكون سوى إعادة إنتاج للوضع الراهن.

المراجع:

- 1 <https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/5039613-%D8%BA%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AF%D8%A8%D8%B1%D8%BA-%D9%8A%D8%B6%D8%BA%D8%B7-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%AE%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8>
- 2 <https://www.youtube.com/watch?v=TUI-z1Aob54>
- 3 <https://www.adhrb.org/2019/03/adhrb-side-event-hrc40-five-years-systemic-violations-yemen/>
- 4 <https://ye.usembassy.gov/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AD/>
- 5 https://www.fraudwiki.net/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b1%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%88%d8%ab%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b5_4150/
- 6 https://www.fraudwiki.net/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%ab%d8%a7%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b1%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%88%d8%ab%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%a7_4183/
- 7 <https://maatpeace.org/ar/%d9%85%d8%a7%d8%b9%d8%aa-%d9%88%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%b1%d8%a7%d8%b2-%>

- [%d9%84%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-
%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%8a%d8%a6%d9%8a%d8%a9/](#)
- 8 https://www.opensocietyfoundations.org/grants/past?filter_keyword=mwatana
- 9 https://www.opensocietyfoundations.org/grants/past?filter_keyword=sanaa+center
- 10 https://www.opensocietyfoundations.org/grants/past?filter_keyword=Chatham+House
- 11 <https://www.youtube.com/watch?v=1-7cd1UdrkY>
- 12 <https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/46280368>
- 13 <https://www.facebook.com/share/v/12G13sX9zx3/>
- 14 https://www.youtube.com/watch?v=-x4v_RP_Obg
- 15 <https://www.youtube.com/watch?v=sDr8F-twR5U>
- 16 <https://castarabi.com/c/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%AF%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%AA/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%94%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%B7%D8%B1/#gsc.tab=0>
- 17 <https://www.youtube.com/watch?v=HGguSEAA9jA>
- 18 <https://www.facebook.com/share/v/1EJkPTFLf7/>
- 19 <https://www.facebook.com/share/v/1BZDuGfdy7/>
- 20 https://x.com/almuslimi/status/1863641622388298186?t=qgKywiNSOAOxX7hJi9Ap_A&s=19
- 21 <https://x.com/almuslimi/status/1888971875763540217?t=5Fcc9I0PEfSmjTqpxisXHw&s=19>

- 22 https://www.ispionline.it/en/publication/countering-armed-groups-recruitment-in-times-of-war-194619?fbclid=IwY2xjawJEAdVleHRuA2FibQIxMAABHWnH_K1i12dqt8WYwkkGUiYX7U067i7dzXxfKsd6QJTJNWHGdcDGLNjNBpw_aem_iACaaskluKL9eT8dztzdlw
- 23 <https://x.com/KBakahail/status/1885374581248037354?t=ipcONdiXyzTSoRNigQ4EjQ&s=19>
- 24 <https://x.com/Lawmohyemen/status/1907497436467147120?t=g-TbNp7RvUxHcdMpQhKQ3w&s=19>
- 25 https://x.com/EUinYemen/status/1861745487608529380?t=NiD2Yt_7RwMSWNvkvLYVUA&s=19
- 26 <https://x.com/ejaznetwork/status/1885772645225939296?t=A5aXG0csjp-w9LffwJralw&s=19>
- 27 <https://www.hikmafellowship.org/ar/cohorts/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9/fellows>
- 28 https://www.fraudwiki.net/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%b9%d9%86-%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%88%d8%a7%d8%af%d8%ab-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d9%85%d9%86%d8%b8_3892/
- 29 <https://www.musaala.org/ar/articles/statements-and-calls/killing-of-detainees-in-yemen>
- 30 https://sabanew.net/viewstory.php?id=124917&fbclid=IwY2xjawJXmzBleHRuA2FibQIxMAABHX0uU99ZihTeoTFbhSRJs34B9G-oicTyqs5Gv3wHmejymXdBW-X4m9ZpqA_aem_RxortTga5Tyxlzc4N7gPkQ
- 31 <https://www.facebook.com/share/p/1Ty9VsJFii/>